

شكر وتقدير

لم يكن لهذا الكتاب أن يخرج إلى القراء دون الإسهامات المختلفة من قبل مؤلفيه، والكوكبة المتنوعة من مديري المرافق، والمتخصصين في مجال المياه، والنقابيين، والقائمين بالحملات ضد الخصخصة، والأكاديميين في حوالي عشرين دولة. ومن هنا فإننا نتوجه بالشكر إلى جميع المؤلفين لما وفروه من وقت لإشراكنا في خبراتهم التي مروا بها، وذلك بالرغم من ضغوط ضيق وقتهم التي واجهتهم أثناء حملاتهم، أو كمديرين مسؤولين عن إدارة مرافق المياه. ونحن ممتنون أيضاً للإسهام الجوهري من المستشارين الذين أشركونا خبرتهم وساعدونا على إيجاد الطريق الصحيح (ديفيد هول "David Hall"، و"كلير جوي" Clare Joy، و"تيم كيسلر" Tim Kessler، و"باتريك بوند" Patrick Bond، و"ماي فييل-فلاين" Maj Fiil Flynn، و"أنطونيو ميراندا" Antonio Miranda، و"كلارا مونتيمايور" Clara Montemayor، و"أنيل نايدو" Anil Naidoo، و"بييت فرست" Pietje Vervest، و"ألبرتو فيلاريال" Alberto Villareal). وشكراً لمحررتنا "فيكي كوينلان" Vicky Quinlan التي نسجت هذه الإسهامات المتنوعة في صيغة مقروءة ومتناسجة وسلسة. أما مؤسسات "11.11.11" (بلجيكا)، "تريكير" Trécaire (أيرلندا)، والخبز للعالم Bread for the World (ألمانيا) فقد قدموا دعماً حيويًا لم يكن لإصدار هذا الكتاب أن يصبح ممكناً بدونهم.

يمكن الاستشهاد أو إعادة إنتاج أي من محتويات هذا الكتاب لأغراض غير تجارية، بشرط الإشارة إلى المصدر، كما تود مؤسسة ترانزناشونال إنستيتيوت TNI- في هذه الحالة- أن تتلقى نسخة من الوثيقة التي تم فيها استخدام هذا الكتاب أو الاستشهاد بجزء منه.

توطئة

خلفية

بسبب موجة الخصخصة التي تندفع بناء على أسس أيديولوجية، جاء عقد التسعينيات من القرن العشرين بشكل أساسي حاشداً بالنضال من أجل المياه النظيفة للجميع. وسيجد القارئ ضمن محتويات هذا الكتاب وصفاً لإخفاق الخصخصة الواضح في عدة مدن رئيسة في الجنوب، مع الدليل الساطع على ضرورة عدم ترك احتياجات الفقراء للمياه في أيدي الشركات الربحية متعددة الجنسيات. فقد ثبت فشل جميع شركات المياه العالمية، ودون استثناء في الغالب، في الوفاء بوعودها في تقديم التحسينات المتفق عليها، بل إنها بدلاً من ذلك، رفعت تسعيرة المياه إلى ما يفوق إمكانية الأسر الفقيرة.

وقد ارتبط صعود الحملات المناهضة للخصخصة في بلدات كثيرة حول العالم، وبصورة متزايدة بشبكات إقليمية وعالمية، وهو ما يعد بمثابة الشرارة الأولى لتحويل المد لينقلب ضد عقيدة السوق المفتوح. وقد حان الوقت للتركيز على الجدل العالمي حول المياه وعلى سؤال رئيس: كيف نحسن ونوسع خدمة توفير المياه العامة حول العالم؟

ويهدف هذا الكتاب إلى الإسهام في إحداث التغيير المطلوب وبشدة في الجدل العالمي حول المياه. ففي حين أن الخصخصة لا تقدم حلاً، فإن المرافق المائية التي تديرها الدولة وغالباً ما تعاني من مثالب البيروقراطية وعدم الفاعلية تعد - بوضعها الراهن - في أجزاء كبيرة من العالم النامي فاشلة في إمداد الناس بما يحتاجونه من المياه.

كما يوفر هذا الكتاب يوفر مجالاً واسعاً من النماذج الملهمة للطرق الابتكارية في خدمة توفير المياه العامة. حيث يمكن تعلم دروس مهمة من النماذج التي تركز على مبادرات الناس، وعلى الجمهور المشارك، تلك النماذج التي تمت بالفعل، وغيرها التي لا تزال في مرحلة التطور مثلما هو الحال في بورتو أليجيري، أو ريسيف (Recife البرازيل) على سبيل المثال. فقد تم تحسين خدمة المياه العامة في هذه المدن من خلال مشاركة المواطن المستهلك المتزايدة بالإضافة إلى إصلاحات ديمقراطية أخرى.

وفي مدن أخرى، مثل : بينانج Penang، ماليزيا¹، أدت إعادة اكتشاف ثقافة الخدمة العامة إلى تحسينات مهمة في أداء المرفق. كما يلعب عمال قطاع المياه دوراً رئيساً في هذا السياق، وصل إلى حد قيام التعاونيات العمالية بإدارة إمدادات المياه في مدن داخل الأرجنتين وبنجلاديش. وفي أولافانا (كيرالا، الهند) وسافلوجو Savelugu (غانا)، بادرت المجتمعات المحلية بتحمل عبء تحسين خدمة المياه، وقامت بتعبئة قدراتها ومواردها المحلية لهذا الغرض.

ويعد عدم نيل أغلب هذه التجارب الناجحة الاهتمام الذي تستحقه دافعاً مهماً وراء تجميع هذا الكتاب. والتحدي هنا يتمثل في ضرورة تداول هذه التجارب والمقاربات والتشارك فيها بهدف توسيع إمكانية وصول آلاف الملايين من الناس إلى ما يحتاجونه من مياه نظيفة. ففي الوقت الذي لا يوجد فيه حل واحد يناسب الجميع، فإن هناك عاملاً مهماً يتمثل في إيجاد الإلهام والطموح فيما يتعلق بكيفية تحسين ومد خدمات المياه العامة، من خلال عمليات تشاركية تركز على الناس وانخراط عمال المرفق العام للمياه على سبيل المثال.

ويتضمن هذا الكتاب أيضاً فصولاً حول النضالات التي تحدث حول العالم لمنع الخصخصة، وفي بعض الحالات، تفكيك برامج الخصخصة في تلبية الاحتياج إلى المياه. وهي فصول تشمل رؤى متبلورة، طورتها في الغالب تحالفات مناهضة للخصخصة تعمل على إنجاح الإدارة العامة للمياه.

¹ بعض الحالات التي وردت في الطبعة الإنجليزية لم ترد في الطبعة العربية، حيث أضيفت حالات جديدة من مدن وحركات اجتماعية أخرى إلى الحالات العربية، مما تعذر معه تضمين جميع الحالات في هذا المجلد. وللاطلاع على الحالات الواردة باللغة الإنجليزية، وما يتعلق بها من تطورات، يمكنكم الدخول إلى موقع الكتاب عبر هذا الرابط:

http://www.tni.org/detail_pub.phtml?&&know_id=83&menu=05k (المترجم).

من كيوتو إلى بورتو أليجري

مَثَّلَ المنتدى العالم للمياه الذي عقد في آذار/مارس 2003 في كيوتو باليابان لحظة فاصلة للجدل الدولي حول المياه، فقد تحدثت خلاله مجموعات المجتمع المدني من جميع أنحاء العالم بقوة ضد خصخصة المياه، وقدموا الأدلة لكثير من الناس على فشلها الحاد في الجنوب والشمال على حد سواء. وقد تم إفساد هذه المداخلات من قبل منظمي المنتدى، وبخاصة المجلس العالمي للمياه World Water Council النيولبيرالي، بهدف الترويج للشركات العامة الخاصة التي تمضي قدماً.

وقد رأى المجلس العالمي للمياه، والمؤسسات المالية الدولية وكثير من الحكومات الشمالية على أن الاستجابة لانسحاب شركات المياه متعددة الجنسية من الجنوب ينبغي أن يكون بدعم تلك الشركات، وتغطية المخاطر السياسية ووضع ضمانات للربح. ومن الملاحظ أنه لم يكن هناك تقريباً أية إشارة للطريق الفعال الأكثر وضوحاً ألا وهو تحسين وتوسيع مد المياه العامة.

وبعد انقضاء المنتدى العالمي للمياه مباشرة، حضر ما يزيد عن مئة ناشط من أنحاء العالم حلقة نقاشية حول بدائل الخصخصة، وخلص المجتمعون حينذاك إلى أن هناك نماذج عديدة لمرافق المياه العامة التي تعمل على نحو جيد، وأيضاً إلى وجود مدى واسع من المناهج والطرق الابتكارية الجديدة التي أسفرت عن تحسينات حقيقية في توفير المياه العامة، وهو الوضع الذي لم يقتصر على الجنوب وحده.

وعلى مدار العام 2003، تبلور الجهد المتناغم لتحسين الوعي والجدل حول طرح حلول المياه العامة. وبعد عقد حلقة نقاشية موفقة للمتابعة أثناء المنتدى الاجتماعي العالمي الثالث في مومباي، بالهند، عام 2004، تم تدشين مشروع مشترك بين ائتلاف من المنظمات غير الحكومية والقائمين بالحملات وعامة الناس والنشطاء المناهضين للخصخصة، وأكاديميين، ومديري مرافق مياه عامة، واتحادات عمالية. وتم تأسيس موقع إلكتروني على شبكة المعلومات الإنترنت www.waterjustice.org كمركز توضيحي ومنتدى لتيسير النقاش. وكان أن اتخذ القرار بتجميع كتاب ونشره في توقيت

انعقاد المنتدى الاجتماعي العالمي 2005 في بورتو أليجري، وفيه أمثلة عديدة من التحسينات في مجال توفير المياه العامة، وبتركيز خاص على ما تعد به المشاركة والدمقرطة.

وقد تشكلت بؤرة وصيغة هذا الكتاب من خلال مناقشات مع المؤلفين وعدد كبير من الاستشاريين. وقد شدد ألبرتو فيالاريال Alberto Villareal الذي شارك في كتابة فصل عن الأورجواي على إمكانية أن يمثل الكتاب مصدرًا مهمًا لإلهام النشطاء المناهضين للخصخصة؛ وذلك بما يوفره من أمثلة حية من جميع أنحاء العالم لكل من الإنجازات والأفكار الخاصة باستعادة الملكية العامة للمياه. وبهذا المعنى فإن الكتاب- في الحقيقة- يقدم بطريقة بسيطة مدى واسعًا من الخبرات. وإلى جانب النشطاء، يهدف الكتاب أيضًا إلى أن يكون مصدرًا للمهنيين وعمال المياه. فهم أول من يواجهون عملية الخصخصة وغالبًا ما يتعرضون لهجوم شديد من قبل المؤيدين للخصخصة سواء بالرسائل أو بممارسة ضغوط أخرى. وبناءً على خبرته الخاصة كمدير لمرفق المياه العامة، وأحد المساهمين في هذا الكتاب أكد "أنطونيو ميراندا" Antonio Miranda، أن الدور الذي تلعبه مشاركة المواطنين في حل مشكلات المياه الحضرية يستحق أن يكون بؤرة رئيسة في هذا الكتاب، بينما عكست "كارلا مونتيمايور" Carla Montemayor، أحد القائمين على الحملات ضد مشروع خصخصة مياه مانيلا، أهمية هذه الأهداف في ضوء الحاجة الملحة لتحديد بديل حي للمياه العامة لإقناع صانعي السياسات والمجتمع في عاصمة الفلبين.

حول هذا الكتاب

يناقش الفصل التمهيدي الخلفية التاريخية لأزمة المياه العالمية، وسبب فشل موجة الخصخصة في تسعينيات القرن الماضي. ويتبع هذا الفصل التمهيدي ما يزيد عن عشرين فصلاً تقدم أمثلة وأفكارًا حية حول الطريقة التي يمكن بها تحسين المياه الحضرية من خلال إصلاحات ديمقراطية للمرافق. وجميع الفصول كتبها مديرون ومرافق المياه العامة في بلادهم، ونشطاء مجتمع مدني، وغيرهم ممن ينخرطون للمرة الأولى في مثل هذه الجهود. وتعكس هذه الفصول الخبرات والرؤى الخاصة بكل

مؤلف على حدة، وهو ما قد يكون أو لا يكون محل اتفاق عام لدى الآخرين. ويحتوي كثير من هذه الفصول أيضًا على تشديد التأكيد حول العوائق المختلفة سواء السياسية والمالية أو غيرها التي قد تعوق نجاح المقاربات المستخدمة في تلك التجارب. وحلول المياه العامة من الوارد أن تتبلور خلال جهود الناس لتأمين مياه آمنة وبتكلفة في متناول الجميع. وقد كان هذا سببًا آخر لتضمين الكتاب عدة فصول تعرض لحملات المجتمع المدني ضد التجارب الفاشلة لخصخصة خدمة تقديم المياه والمرافق التي تديرها الدولة بصورة غير ملائمة. وبتعبير أحد مؤلفي الكتاب، وهو "ديل ماكينلي" Dale T. McKinley أثناء انعقاد منتدى مناهضة الخصخصة: "في جنوب إفريقيا، يتواصل النضال ضد خصخصة المياه لزرع البذور لبديل آخر".

وأخيرًا، يسعى الفصل الأخير إلى تلخيص الدروس المستفادة من الخبرات الواردة هنا وتحديد التحديات الرئيسية لتعددية هذه المقاربات.

الخطوات التالية

إن هذا الكتاب في حد ذاته ليس مجرد منتج أو ببساطة تدريبًا فكريًا، بل هو جزء من عملية مستمرة للتعلم الجماعي، بهدف تمكين الناس من الحلول العامة المتكافئة لإدارة المياه. وأملنا المخلص ألا يكون هذا الكتاب مجرد مصدر لإلهام كثير من الناس حول العالم، بل أن يكون أيضًا شرارة تشعل مزيدًا من المشاركة في الخبرات وكيفية تناول كل منها للمسائل الرئيسية قيد التناول. ونأمل أن ينخرط نشطاء المجتمع المدني والمواطنون وبصورة متزايدة في كيفية توفير خدمات المياه العامة، وأن تساهم الاتحادات العمالية في النقاش وممارسة تأمين الخدمات العامة التي تخدم الفقراء فعلاً. ويجب في هذه العملية أيضًا إشراك مديري القطاعات العامة والمهنيين في مجال المياه، وهؤلاء انخرط كثيرون منهم بالفعل في ائتلافات دولية تمارس الحملات من أجل إدارة عامة للمياه تركز على مصالح الناس.

إن البدائل هي إلهامنا الأفضل لمقاومة القوى التي تحاول وضع مواردنا العامة وحقوق الإنسان الأساسية في يد شركات خاصة، ونأمل أن يوفر هذا الكتاب أدوات مفيدة لكل من يكافح من أجل استعادة الملكية العامة للمياه، ولوقف الخصخصة التي تعمل لصالح الشركات الكبرى.

مقدمة الطبعة الإنجليزية

ديفيد هال*

تسعى هذه المقدمة إلى وضع هذا الكتاب في سياق تاريخي يتمثل في عدد من الخبرات والاستجابات المحددة تتسم ببعض الملامح البارزة، وهي: عمليات الخصخصة الفاشلة، الحملات واسعة الانتشار، نقد لضعف قطاع المياه العام في الماضي، وظهور بنى جديدة تتأسس على مواطن القوة في النماذج الشمالية المبكرة للقطاع العام، وفي أشكال جنوبية للديمقراطية التشاركية.

فشل الخصخصة

كانت تسعينيات القرن العشرين هي عقد خصخصة المياه التي أثبتت فشلها منذ ذلك الحين. وكان من المتوقع تحقيق فاعلية أكبر وأسعار أقل، وجذب أحجام من الاستثمارات أكبر، وبخاصة في البلدان النامية، وتوسيع خدمات المياه والصرف الصحي للفقراء المفتقرين إليها. ولكن جاءت التجربة الفعلية مختلفة.

فقد كان توسع شركات المياه الخاصة بدعم من البنك الدولي ومؤسسات دولية أخرى جزءاً من سياسات تحويل هذه البلدان النامية والانتقالية إلى اقتصاديات السوق. وقد أدخلت البلدان الانتقالية في أوروبا الشرقية ضمن موجة امتيازات المياه: في جمهورية التشيك والمجر؛ وفي أمريكا اللاتينية خاصة الأرجنتين، حيث تم خصخصة سلسلة من المدن الرئيسية، منها امتياز "سفينة القائد" flagship لشركة "أغواس آرختيناس" Aguas Argentinas في العاصمة بيونس أيرس. وفي آسيا، مثل خصخصة مدينتي رئيسيتين هما مانيلا وجاكارتا، وفي إفريقيا حيث كان قد تم الحصول على الامتيازات في مستعمرات فرنسية سابقة، ومنها ساحل العاج، وبعض البلدان في جنوب إفريقيا أيضاً. وأثناء انعقاد منتدى المياه العالمي في لاهاي عام 2000، كان كبار مسؤولي البنك الدولي يعرضون لخصخصة المياه بوصفها حتمية تاريخية، مستخدمين في عرضهم هذا عبارة "لا بديل عن ذلك".

وقد أخذت خصخصة المياه والصرف الصحي أشكالاً خطيرة لكنها احتوت على

* "ديفيد هال" David Hall أهو مدير وحدة البحوث الدولية في جامعة غرينوتش.

عنصر ثابت من تحويل السيطرة على العمليات وإدارتها إلى شركات خاصة، بحيث تجعلها مصادر لحصد أرباح الرأسمال الخاص. وفي المملكة المتحدة تم البيع الكامل لنظم المياه إلى شركات خاصة، ولكن في أماكن أخرى تم الترويج لشكل من التخصص الذي يقوم على منح عقود الامتياز، أو التأجير، أو عقود الإدارة (أو أشكال خاصة من الامتياز لمحطات المعالجة أو تجميع المياه، والمعروفة باسم منظومات "بناء- تشغيل-نقل" (BOTs) (build-operate-transfer schemes). والصيغة الدقيقة لهذا الشكل أملتتها الشركات الخاصة في تسعينيات القرن الماضي، حيث كانت عقود الامتياز هي الصيغة المفضلة، ولكن الشركات منذ عام 2000 أصبحت تفضل الخيارات الأقل خطورة من عقود التأجير أو الإدارة. وتشمل التباينات في هذه التيمات مغامرات مشتركة مع هيئات عامة، ينبغي هيكلتها لمنح الشريك الخاص الحرية اللازمة لتحقيق العوائد، ومن ثم تكون بلا استثناء تحت السيطرة من قبل الشريك الخاص. مراحل أخرى- تشمل "الشراكة العامة- الخاصة" و"مشاركة القطاع الخاص"- بتجنب كلمة "تخصصية"، التي أصبحت باضطراد مفهوماً غير شعبي، ولكن هذه المراحل مازالت تشير إلى الأنواع نفسها من العلاقة التعاقدية مع القطاع الخاص.

وكان السبب الأكبر في عدم شعبية مفهوم التخصصية الخبرة بالنتائج التي جاءت مختلفة عما تم الوعد به. فقد فشلت الشركات في الاستثمار بالقدر الذي كان مأمولاً؛ فقد كانت الاستثمارات في البنية الأساسية تشهد السقوط في نهاية التسعينيات في حين كانت معدلات استثمارات بنوك التنمية تتدنى هي الأخرى. وارتفعت الأسعار لتعود بالأرباح على الرأسمال الذي تحتاج الشركات إليه. وعندما تم الإخفاق في الوفاء بالأهداف التي تم تحديدها في العقود المبرمة، لجأوا إلى تنقيح تلك العقود بدلاً من توخي تطبيقها. كما أن القائمين على ضبط هذه العملية من جانب الدولة قد افتقدوا إلى السلطة والكفاءة الكافية للسيطرة على أداء الشركات. وبدت التناقضات هذه المرة أكثر حدة بفعل تحركات العملة والأزمات الاقتصادية: فعمليات المياه المخصصة في الأرجنتين أصبحت الآن مفلسة. وفي أمريكا اللاتينية بالرغم من كل الاهتمام والدعم الموجه لعقود امتياز المياه الخاصة، فإنها لم تؤد بطريقة أفضل من عمليات القطاع العام فيما يتعلق بتوسع مجال الخدمات لتصل إلى الفقراء، وعلى سبيل المثال، فإن مدينتي مانيلا وجاكارتا الآسيويتين الكبيرتين اللتين تم تشغيلهما بالقطاع الخاص،

لديهما مستويات من فقدان المياه أسوأ مما لدى معظم المدن التي يديرها القطاع العام. وأخيراً، توجد معارضة قوية ومنتامية لخصخصة المياه في البلدان النامية، من قبل المستهلكين، والعمال، ونشطاء البيئة، وغيرهم من مجموعات المجتمع المدني والأحزاب السياسية.

وفي مواجهة الأرباح الزهيدة، والمخاطر غير المتوقعة، والمعارضة السياسية، قررت شركات المياه متعددة الجنسيات أن تضع حداً لخسائرها؛ ففي كانون الثاني/يناير 2003 أعلنت شركة "سويس" Suez، أكبر الشركات متعددة الجنسيات أنها سوف تتسحب من ثلث استثماراتها الموجودة آنذاك في البلدان النامية، وكذلك "فيوليا" Veolia و"تامز للمياه" Thames Water. هذه الشركات الثلاث تتحرك سياسياً وقانونياً لاستعادة ما خسرت، وللمطالبة بالأرباح المتوقعة.

وقد أقر البنك الدولي بفشل عمليات الخصخصة في توفير الاستثمارات في مجال توسيع خدمات المياه، فقام بابتكار أدوات جديدة لتوفير ضمانات أقوى للشركات الخاصة، واستكشاف صيغ أخرى لفرص التجارة في هذا القطاع، مثل الترخيص لبائعي المياه في المناطق غير الحضرية. ومع ذلك تقاعس البنك الدولي، وبنوك تنمية أخرى ومانحون عن توفير الدعم لشركات المياه التابعة للقطاع العام، بالرغم من أنها المسؤولة عما يزيد عن 90% من مياه العالم وخدمات الصرف الصحي به.

واستجابات الشركات والبنك الدولي هذه تتجه إلى اهتماماتهم الخاصة، في حين أنها لا تتجه سوى قليلاً من أجل الناس المحتاجين إلى موارد مياه وخدمات صرف صحي بأعباء يمكن تحملها. وقد جاء تطوير مقاربات جديدة بديلة لذلك من قبل القائمين على الحملات أنفسهم ممن عارضوا الخصخصة.

الاستجابة من قبل الحملات

تشهد الحملات المناهضة لخصخصة المياه انتشاراً على مستوى العالم، فقد أصبحت الخصخصة قضية رئيسية في الانتخابات على مستوى البلديات، أو على المستوى الوطني في بلدان مختلفة عن بعضها البعض، مثل بولندا وبنما. وتعد الحملات بطبيعة الحال ذات قاعدة واسعة وتشمل كثيراً من الجماعات-الاتحادات، ونشطاء البيئة،

والمستهلكين، وجمعيات الأعمال (في الفلبين هدد الصناعيون بسحب الاستثمارات بسبب ارتفاع الأسعار الناتج عن الخصخصة)، ومنظمات نسائية (ممن كانوا في طليعة المعارضة لخصخصة المياه في منطقة القرم في أوكرانيا على سبيل المثال)، والأحزاب السياسية، والهيئات الدينية.

غالبًا ما وجدت الحملات بين جهات كانت بطبيعتها في صراع. فالمنظمات الاتحادية العمالية المتنافسة في بولندا انضمت إلى قوى تسعى إلى شن الحملات الناجحة على خصخصة المياه في لودز Lodz، وفي أيرلندا الشمالية وقفت الأحزاب الممثلة للقوميين الأيرلنديين والاتحاديين البريطانيين جنبًا إلى جنب في حملة ضد خصخصة المياه في الوقت الذي رفضت فيه العمل معًا داخل هيئات سياسية تنفيذية.

وإذا تناولنا سباب معارضة خصخصة المياه سنجدها متعددة أيضًا، ومنها: أولاً، خبرة الناس المكتسبة من الارتفاع الحاد في الأسعار بعد الخصخصة، وثانيًا الخوف من فقدان الوظيفة وما حدث في السياق نفسه من إضعاف الاتحادات العمالية، وثالثًا ما يتعلق بالمحاسبة وصعوبة التأثير على، أو التدقيق في أداء شركة مملوكة لقطاع خاص مقارنة بالبلدية. السبب الرابع هو الاعتقاد في أن المياه، كسلعة بيئية وخدمة عامة، إنما تنتمي إلى المجال العام. وأخيرًا، ثمة اعتقاد في أن الأسباب الاجتماعية والاقتصادية لتطوير خدمات توفير المياه تتطلب الالتزام من جهة عامة بدلاً من الكيانات الخاصة التي تضع نصب عينيها معدل أرباحها الخاصة.

وقد حدثت هذه الحملات في البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء - حتى في المملكة المتحدة كانت هناك حملة قوية ضد خصخصة المياه حدثت برئاسة الوزراء "تاتشر" إلى تأجيل الخصخصة لما بعد الانتخابات.

إخفاقات نظم ديمقراطية

كان العنصر المشترك بين هذه الحملات هو النقد الموجّه إلى الخصخصة نفسها، من حيث مشكلاتها الاقتصادية والسياسية، وإخفاقاتها في تحقيق التوسع في مد الخدمات إلى الفقراء. غير أنه كان على هذه الحملات أيضًا أن تقرر بالإخفاقات ومحدودية الممارسات الخاصة بمشغلي القطاع العام، خاصة في البلدان النامية، خلال السنوات

السابقة. ففي ثمانينيات القرن الماضي على نحو خاص، أخفقت تلك الهياكل إخفاقاً كبيراً في تحقيق توسعات مهمة للخدمات المائية، حتى في ظل ما وفرته بنوك التنمية من قروض موجهة لهذا الغرض، وقد استخدمت هذه الإخفاقات لتبرير سياسات الخصخصة في التسعينيات.

ولكن اللوم الموجه إلى هذه الإخفاقات على أساس الحقيقة المتمثلة في أن المياه كانت ملكية عامة، يعد تفسير سطحي للغاية. فكثير من البلدان النامية تعرضت خلال تلك الفترة لديكتاتوريات ونظم سياسية فاسدة، مع ازدياد لحقوق الإنسان والعمليات الديمقراطية، ناهيك عن الشفافية. فبدون مساءلة، عانى الفقراء من نقص الخدمات، بينما انتفعت النظم الفاسدة نفسها من القروض الموجهة لتحسين خدمة المياه. وقد ازدهرت بدايات الخصخصة في تلك النظم غير الديمقراطية نفسها؛ فقد كانت شركة "سويس" ناشطة في جنوب إفريقيا في ظل سياسة الفصل العنصري، وكانت خصخصة المياه في جاكرتا قد تم ترتيبها على نحو فاسد في ظل ديكتاتورية "سوهارتو" كذلك في الدار البيضاء تم ترتيب ما يتعلق بالمرافق بموجب مرسوم صادر من الملك الحسن، وليس بواسطة عطاءات تنافسية ينظمها مجلس المدينة. وقد تم التكتم على العقود التي حصلت عليها حتى من المجالس البلدية المنتخبة- خاصة في مدن مثل "غدانسك" Gdansk (بولندا) "وبودابشت" (المجر) التي كانت تمر بعملية تحول من الحكم الشيوعي اللاديمقراطي إلى ما يفترض أن يكون نظاماً ديمقراطياً أكثر قابلية للمساءلة.

ومن ثم، فإن إخفاقات القطاع العام في الثمانينيات تمثل مشكلة يمكن النظر إليها كقصور في العملية الديمقراطية داخل القطاع، وليس مشكلة القطاع نفسه. وخبرة البرازيل بعد نهاية الديكتاتورية العسكرية فيها ما يدعم هذا الرأي؛ فقد تم اقتناص فرص الديمقراطية الجديدة بطرق مختلفة، منها تطوير رؤى جديدة لتوسيع خدمات المياه والصرف الصحي لتصل إلى مناطق جديدة. وقد تم التصديق على هذه المبادرات، بدلاً من الخصخصة من قبل النظم الديكتاتورية نفسها، مما يوحي بالحاجة إلى مقارنة جديدة تقوم على الديمقراطية ومستوى من المشاركة العامة التي تضمن المساءلة.

ويمكن للتحليل نفسه أن ينطبق على شكاوى بنوك التنمية والمانحين الخاصة بأن الحكومات لا تعطي الأولوية الملائمة للمياه مقارنة بسياسات أخرى، حيث يأتي اهتمام

الحكومات والناس في الدول النامية بمسألة المياه والصرف الصحي في مرتبة أدنى من اهتمام البيروقراطيات المستتيرة للمؤسسات الدولية. ومع ذلك، فإن المشكلة ليست في انخفاض الطلب الشعبي على خدمات المياه والصرف الصحي، بل في إخفاق الحكومات في الاستجابة لهذا المطلب. في البرازيل مثلاً، وفي أوائل التسعينيات، كانت هناك حملة واسعة جداً من أجل سياسة صرف صحي وطنية تم رفضها فجأة من قبل "كاردوسو" Cardoso المرشح المفضل لدى المؤسسات المالية الدولية IFIs، عندما أصبح رئيساً في عام 1995. وبدلاً من تحقيق ما نادى به الحملة اتبع "كاردوسو" سياسة تشجع الخصخصة بالتجزئة وقد كانت سياسة مناسبة لتفضيلات المؤسسات المالية الدولية من أجل تقييد الاقتراض الحكومي. وهو ما أدى إلى استثمار في المياه أقل بكثير من المتوقع (وكذلك في بنى تحتية خاصة بخدمات أخرى مثل الكهرباء)، على حد إقرار صندوق النقد الدولي نفسه في الوقت الحالي.

وفي لايفيا، كانت هناك حملات عامة من أجل مصانع لمعالجة مياه الصرف حتى في ظل الاتحاد السوفييتي. ففي المستوطنات ما قبل الحضرية حيث تخفق الحكومة في توفير الخدمات الأساسية، كما في أورانغي Orangi بباكستان، تظاهر الناس معربين عن استعدادهم لاستخدام قوة عملهم ومدخراتهم لخلق نظم للمياه والصرف الصحي.

ومن ثم يمكن أن نرى عدم فاعلية الحكومات كدليل على فشل العمليات السياسية، وهو ما تقاوم بفعل سياسات المؤسسات المالية الدولية نفسها. والمشكلة كانت في قصور العملية الديمقراطية.

الماضي الشمالي والحاضر الجنوبي

استندت الحملات في تطوير سياسات وهياكل بديلة، على إلهام مصدرين رئيسيين: الأول، يتمثل في النجاح التاريخي لنموذج القطاع العام في الدول المتقدمة الذي دام على مدى سنوات القرن التاسع عشر وأغلب سنوات القرن العشرين - "الماضي الشمالي". والمصدر الثاني، هو ظهور أشكال جديدة من الهياكل الديمقراطية في الجنوب، خاصة المبادرات من أجل الديمقراطية التشاركية في البرازيل والهند - "المستقبل الجنوبي".

وقد أعيد اكتشاف التجربة الشمالية فيما وراء الاهتمام المضلل الذي أُولى للخصخصة.

فمجال وعصر المياه المخصصة يعد ضيقاً جداً، وحديثاً، وقصيراً. فقبل 1990، لم يكن ثمة مكان خارج فرنسا، باستثناء بضع مدن في أسبانيا وإيطاليا والمستعمرات الفرنسية سابقاً، مرت بخصخصة للمياه أخذت في الاعتبار على محمل الجد على مدى ما يقارب القرن. والخبرة المشتركة لأوروبا وأمريكا الشمالية كانت في إحلال خدمات البلديات في أواسط القرن التاسع عشر بدلاً من المقاولين الخاصين، لأن البلديات آنذاك استطاعت أن توفر التوسعات اللازمة للخدمات بفاعلية وكفاءة أكبر. فقط في فرنسا، استمر أولئك المقاولون خلال القرن التاسع عشر، واتحدوا في أقلية متحكمة في السوق (oligopoly) وهذا هو السبب في كون شركات المياه الكبرى الخاصة الوحيدة فرنسية حتى ظهور الخصخصة القائمة على الأيديولوجية للمياه ومرافق أخرى على يد حكومة مارجريت تاتشر في المملكة المتحدة.

وجاءت البلدان الشيوعية والبلدان المستقلة ما بعد الاستعمار لتطور أيضاً خدمات مياه عبر القطاع العام، سواء من خلال ملكية البلديات، أو الإقليمية أو الوطنية. وتاريخياً، تعد مرافق القطاع العام نموذجاً ناجحاً بدرجة كبيرة لمدّة خدمات المياه والصرف الصحي إلى جميع السكان في الحضر والريف. فأكثر من 80% من سكان الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة مازال يخدمهم المشغلون العموميون، بالرغم من الدعوة إلى الخصخصة خلال السنوات الأخيرة.

وفي الجنوب ظهرت أشكال ديمقراطية جديدة تؤكد على المشاركة والمركزية. ففي الهند ينتشر نظام المجالس القروية المنتخبة، تسمى "البانشايات" panchayat، وفي ولاية "كيرالا" Kerala استهلت حكومة الجبهة اليسارية برنامجاً لنزع المركزية والمشاركة - حوالي 40% من موازنة الولاية مكرسة للبانشايات، فالمواطنون لهم الحق في الاطلاع على كل وثيقة، كما توضع أولويات الموازنة عبر سلسلة من اللقاءات العامة. وفي البرازيل تبنى حزب العمال Partido dos Trabalhadores سياسات لتطوير نظم مماثلة من التشاركية والتكريس في بلديات تتمتع فيها بالقوة، من خلال نظام يعرف بـ "الموازنة التشاركية" Orçamento Participativo.

خاتمة

إن الحملات والخبرات المقدمة في هذا الكتاب تعد جزءاً من سياق تاريخي، وهي تشمل مدى واسعاً من المقاربات لتنظيم خدمات المياه، ولكن لا يجب اعتبار دراسات الحالة مجموعة من النماذج الفنية. ونرى أن المقترحات والسياسات المختلفة تعكس التفاعل بين الاقتصاد المحلي والظروف السياسية، وبين القوى العالمية، وتطوير طرق جديدة من الفهم وتطوير خدمة المياه والصرف الصحي كخدمة عامة.

وهذه الحملات تتفاعل أيضاً مع بعضها البعض من خلال أشكال مختلفة من الدعم الفعال. ومن ثم تشكل جزءاً من عملية دولية تتعاطى مع مشكلات محلية ذات أبعاد عالمية. ومشاركة هذه الخبرات، من خلال هذا الكتاب، وأشكال أخرى من تبادل المعلومات، هو جزء من هذه العملية التفاعلية.

دراسات الحالة²

تم تنظيم هذا الكتاب بحيث يعكس جوانب رئيسة للحملات، ونقدها للخصخصة وتقديم البدائل.

فالجزء الأول يحتوي على أمثلة من الأداء الشمالي، مع سرد حول خدمات المياه في ألمانيا والولايات المتحدة، والقطاع العام السائد في كل منهما، وأيضاً رواية حول الطريقة التي تخلصت بها مدينة "غرونوبل" Grenoble الفرنسية من الامتيازات الخاصة للمياه التي اتسمت بالفساد، وكيف أعادت تأسيس خدمة بلدية. كما يشمل الجزء الأول النماذج التشاركية الجنوبية، مع روايات من بورتو أليجري في البرازيل، وقريبة في ولاية كيرالا الهندية. وتعطي دراسات أخرى روايات عن أشكال متميزة من تنمية القطاع العام في ماليزيا (بينانج)، وبوجوتا (كولومبيا)، وتعاونية "سانتا كروس" Santa Cruz (بوليفيا)، وأيضاً رواية حول الطريقة التي استجابت بها الحركات الاجتماعية في الأرجنتين للخصخصة في تسعينيات القرن الماضي والأزمة الاقتصادية التي نتجت عنها.

ويغطي الجزء الثاني من الكتاب "أعمال في طور التقدم" حالات مازالت فيها أشكال

² انظر الهامش السابق حول اختلاف الحالات بين الطبعين الإنجليزية والعربية

جديدة من خدمات المياه والصرف الصحي في حالة تطوير أو اقتراح بالتطوير، وتشمل إصلاحات عمليات القطاع العام التي اتسمت بالضعف فيما سبق- ومنها حالة "ريسيفيه" Recife في البرازيل وكاراكاس (فنزويلا) وكذلك عملية إعادة بناء نظام مياه عام في كوشابامبا (بوليفيا) كلاهما تحل محل الخصخصة الكارثية، وتحسن من خدمة البلدية السابقة التي لم تكن ملائمة. وهناك أيضاً سرد حول التنمية التشاركية الابتكارية في سافلوجو Savelugu (غانا) في سياق تهديد شركة المياه الوطنية بالتشطي والخصخصة. ويشمل هذا الجزء أيضاً تجربة من جنوب إفريقيا مع "الشراكة العامة- العامة" في هاريسميث Harrismith.

أما الجزء الثالث فيغطي حملات ما زالت قائمة، وتحرز تقدماً، وفي مراحل مختلفة من صياغة سياسات جديدة. ثلاثة من الأمثلة الموجودة لبلدان أصابت فيها شركات المياه الخاصة حظاً من النجاح، ولكن تظل هناك حاجة إلى سياسات جديدة يطالب بها القائمون على الحملات في: جنوب إفريقيا، حيث الحصول على المياه يعد حقاً دستورياً؛ وفي أرجواي حيث أيد اقتراح جرى حديثاً جعل خصخصة المياه عملية غير قانونية وفق الدستور؛ وفي المكسيك، حيث لم تحل بعض مشكلات خدمات المياه من قبل المتعاقدين مع الشركات متعددة الجنسية. وهذا الجزء يعكس أيضاً ملامح الحملات في بلدان شيوعية سابقاً مثل سلوفاكيا وأوكرانيا ضد المبادرات التجارية من قبل الشركات متعددة الجنسية وبنوك التنمية؛ والمعارك المستمرة ضد خصخصة المياه الفاشلة في جاكارتا (إندونيسيا) ومانيلا (الفلبين)، حيث تصبح عملية المعارضة بصورة متزامنة عملية لصياغة سياسات عامة جديدة.

ويخلص الجزء الأخير من هذا لكتاب الدروس العامة التي يمكن استخلاصها من هذه الحالات.

للحصول على الوثائق المتعلقة بالخصخصة الفاشلة للمياه وأيضاً إنجازات المرافق العامة للمياه، انظر وحدة البحوث الدولية، عبر هذا الرابط:

www.psir.org/reportsindex.asp

مقدمة الطبعة العربية

بقلم: جوزيف شكلا*

"إن الماء مورد طبيعي محدود، وسلعة عامة أساسية للحياة والصحة. وحق الإنسان في الماء هو حق لا يمكن الاستغناء عنه للعيش عيشة كريمة. وهو شرط مسبق لإعمال حقوق الإنسان الأخرى." هكذا ورد التفسير القانوني للجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي تشرف على تطبيق التزامات الدولة في إطار العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

إن جميع الحالات الواردة في هذه الطبعة من كتاب *استعادة الملكية العامة للمياه*، باستثناء اثنين فقط، وقعت في دول صدقت على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.³ ومنذ صدور الطبعة الأولى من هذا الكتاب، قامت اللجنة المعنية بمراجعة تطبيق هذا العهد بمراجعة أوضاع 25 دولة من بين 153 من الدول الأطراف في هذا العهد.⁴ وقد ورد في هذا الكتاب حالات من ستة دول قدمت تقاريرها إلى اللجنة المذكورة، وهي: المغرب، والهند، وبوليفيا، وبارغواي، وأوكرانيا، والفلبين.⁵ بالإضافة إلى دولة واحدة، تم تصوير الوضع بها في هذا الكتاب، ينتظر مراجعتها في أيار/مايو 2009. وهناك دول أخرى فيما يتعلق بقضايا خصخصة المياه، مثل كينيا، (غير متضمنة في هذا الكتاب)، يزداد الاهتمام بها باضطراد بحكم

* منسق شبكة حقوق الأرض والسكن، التحالف الدولي للموئل.

³ وقعت كل من جنوب إفريقيا، والولايات المتحدة على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولكنهما لم يصدقا عليه.

⁴ المغرب، ليشتينشتاين، كندا، المكسيك، السلفادور، ألبانيا، طاجكستان، جمهورية مقدونيا يوغسلافيا سابقاً، هولندا، كوستاريكا، أوكرانيا، سان مارينو، بلجيكا، بنين، فرنسا، الهند، بوليفيا، الفلبين، أنجولا، كينيا، نيكارجوا، كوسوفو، السويد.

⁵ الملاحظات الختامية للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: المغرب E/C.12/MAR/CO/3, 4 September 2006, paras. 13, 26, 53; المكسيك: E/C.12/MEX/CO/4, 9 June 2006, paras. 10, 28; الهند: E/C.12/PRY/CO/3, 8 August 2008, paras. 34, 74; الفلبين: E/C.12/PHL/Q/4, 17 September 2008, para. 16; قائمة القضايا، الفلبين: E/C.12/UKR/CO/5, 4 January 2008, paras. 15, 41; والملاحظات الختامية حول أوكرانيا: E/C.12/UKR/CO/5, 4 January 2008, paras. 25, 47-49.

احترامها وحمايتها وإعمالها للحق في المياه.⁶

لقد ظهرت على مستوى العالم، ومنذ صدور الطبعة الأولى من هذا الكتاب في عام 2005، نزاعات كثيرة من أجل الملكية العامة للمياه، أسفر بعضها عن استعادة المياه كسلعة عامة، في الوقت الذي حدثت فيه تطورات كثيرة في صالح خصخصة هذه السلعة العامة.

وقد كان المجتمع المدني الدولي حاضر، وبصوت واضح في قمة المياه العالمية الرابعة التي انعقدت في المكسيك عام 2006 وسط تنبؤات مريضة بنقص المياه على مستوى العالم. ولكن، في العام نفسه، منح برنامج الأمم المتحدة للموئل جائزته التقديرية لشركة فيوليا للبيئة، وهي واحدة من أكبر شركات الخصخصة في العالم، في حين شهد عام 2007 نقطة المنتصف في مسيرة تطبيق الأهداف الإنمائية للألفية، حيث يلزم الهدف السابع الدول بتخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي إلى النصف بحلول عام 2015. إلا أن معدل التقدم يدل على أن الدول قد أخفقت في تحقيق هذه الأهداف. فحل مشكلات الحصول على المياه يزداد أهمية فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الأخرى،⁷ في الوقت الذي نجد فيه الأهداف الإنمائية قد صرفت الانتباه عما جاء في إعلان الألفية (2000) بالإضافة إلى إغفال توجيهات الأمم المتحدة للمضمون الأصيل لحقوق الإنسان - وما يرتبط بها من التزامات الدول. ويأتي كتاب *استعادة الملكية العامة للمياه اليوم* وسط جهود استعادة المضمون المعياري للهدف الإنمائي رقم 7.

وتظهر أوضاع حقوق الإنسان في المياه العامة جلية في القسم الرابع من هذا الكتاب "أوضاع المياه في المنطقة العربية" والذي يشكل إسهاماً رئيساً في الطبعة العربية من هذا الكتاب، حيث تقدم هذه الطبعة مجموعة من التحليلات بقلم باحثين ونشطاء من مصر، والعراق، ولبنان، والمغرب، وفلسطين، والأردن بمطالب مرتبطة بحقوق الإنسان، وفي الوقت نفسه تفند "الحق في المياه" لتبين مضمونه على مستوى محلي.

⁶ اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، قائمة القضايا، كينيا Kenya, E/C.12/KEN/Q/1, 12 December 2007, paras. 31, 33, 42

⁷ ريو تارو هاشيموتو Ryutaro Hashimoto، رئيس الهيئة الاستشارية للأمم المتحدة فيما يخص المياه والصرف الصحي، "من المنتدى الثالث إلى الرابع" عرض قدمه في افتتاح القمة العالمية الرابعة للمياه. نشرة المنتدى العالمي للمياه، (World Water Forum Bulletin, Vol. 82 No. 15 (25 March 2006), <http://www.iisd.ca/ymb/worldwater4/html/ymbvol82num15e.html>).

في هذه الطبعة، وضمن تحليله لأوضاع المياه في المغرب، يطبق الناشط الحقوقي المغربي "عبد اللطيف النجادي" معايير تتوافق مع ما ورد في التعليق العام رقم 15، شارحاً كيف أن ملائمة المياه ترتبط بالوفرة، والجودة، وإمكانية الحصول عليها مادياً واقتصادياً، وكذلك ما يتعلق بعدم التمييز في الحصول على المعلومات التي تؤثر على الظروف المعيشية والإفقار.⁸ في حين يؤكد، الباحث "عبد المولى إسماعيل، الذي قدم الحالة عن مصر، ما ذكره الزميل المغربي، على أهمية المشاركة، مبيناً مدى تأثير غياب المشاركة الفعالة على تدهور الحق في المياه لدى المجتمعات، وخاصة الفقراء.⁹ ونجد في حالة الأردن، المهندس "محمد سرطاوي" والناشطة "أفنان عايش"، يلقبان بنظرة قلقة على بلد يكافح مع أوضاع من ندرة المياه وطلب متزايد يتصادف مع النمو السريع للسكان المحليين والمهاجرين. أما حالة العراق التي قدمها الدكتور "حازم اللهبي"، وكذلك حالة فلسطين (الضفة الغربية) التي قدمها الباحث والناشط الحقوقي "أيمن رابي" فيصوران الكفاح من أجل الحصول على مياه نظيفة مأمونة في ظل الاحتلال. وفي كلا الحالتين نجد القوات الخارجية تسيطر على عملية تزويد المياه والتحكم في مساراتها.

في جميع الحالات الواردة من المنطقة العربية، يؤكد الباحثون على التزامات الدول أصحاب الواجب بتحسين الأداء من أجل احترام وحماية وإعمال حقوق الناس في الماء. وفي الوقت الذي يصعب الجزم بأن خصخصة المياه تمثل انتهاك لحقوق الإنسان، فإن القانون الدولي المحدد الذي يعرف طبيعة الحق في الماء يوضح أن الدول أمامها تحدٍ خاص في إعمال التزاماتها عن طريق تنظيم عمل الهيئات الخاصة بما يتوافق مع معايير حقوق الإنسان. وقد أكد العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أن: "تتجمل انتهاكات الالتزام بالحماية عن عدم قيام الدول باتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية الأشخاص الخاضعين لولايتها من قيام أطراف ثالثة بالانتقاص من حقهم في الماء."¹⁰

⁸ التعليق العام رقم 15، "الحق في الماء" فقرة 48. انظر الملحق في هذا الكتاب.

⁹ التعليق العام رقم 15، الفقرات، 24، 37، 48.

¹⁰ وهذا يشمل ضمن أمور أخرى، عدم إصدار قوانين لمنع تلوث المياه واستخراجها بصورة غير عادلة أو عدم تطبيق مثل هذه القوانين؛ '2' عدم القيام بصورة فعالة بتنظيم ومراقبة موردي خدمات المياه؛ '4' عدم حماية نظم توزيع المياه (مثل شبكات نقل المياه بالأنابيب والآبار) من التدخل والتلف والتدمير. التعليق العام رقم 15: الحق في الماء" الفقرة 44 ب.

ولا شك أن المعايير القانونية تكمل بحجج أخلاقية يحمل القسم الرابع عن المنطقة العربية صوراً منها. وقد أورد الصحفي "حبيب معلوف" حججاً أخلاقية تقدمت تحليله للعوامل البشرية في تدهور أوضاع المياه في لبنان. ففي سياق أوضاع ضبابية من إدارة المياه العامة الثمينة في هذا البلد، يتضح أيضاً أن المعلومات والتحليلات النقدية المتضمنة هنا تعكس قيماً أخلاقية أعمق وأعرق من الموجة الأيديولوجية الحالية من خصخصة السلع العامة من أجل المكتسبات الخاصة. ولا شك أن الخصوصية الثقافية للمنطقة تتوافق مع ما جاء من قيم دينية يدين بها أغلبية المواطنين في هذه المنطقة، وذلك مثلاً فيما ورد من أحاديث نبوية، تحمل رسالة أخلاقية قوية تتعلق بإدارة المياه العامة ومبادئها:

المسلمون شركاء في ثلاثة: في الماء والكأ والنار¹¹... وثمره حرام¹².

ومع الإسهام التحليلي من قبل المؤلفين من المنطقة العربية، اتسع النضال منذ عام 2005 من أجل استعادة الملكية العامة للمياه، على الأقل في إطار هذه الصفحات. ويبين الإسهام الجديد أنه في الوقت الذي تعكس المقالات الواردة خبرة "ما- قبل- النضال" فإن الحجة التي تقدمها دراسات البلدان العربية تقوم على ثلاث أعمدة من (1) الحجة الأخلاقية، (2) السلطة القانونية للمطالب، (3) خصوصية ودقة البيانات المطلوبة لاستعراض النضال.

لا شك أن تغيير الأوضاع لصالح استعادة الملكية العامة للمياه وحسن إدارتها تعد ضرورة أساسية وملحة في البلدان العربية والبلدان المجاورة شبه القاطلة. ومن هنا، فإن جميع المسؤولين، والأكاديميين، وقادة المنظمات غير الحكومية سيفيدون من عناصر البحث المطلوبة والتي يساهم هذا الكتاب في المبادرة بالتحفيز عليها. فمن خلال هذه الطبعة يمكن للإسهام التحليلي الوارد من البلدان العربية أن يفيد أيضاً من النضالات التي حدثت في بلدان أخرى في العالم لاتخاذ الخطوات العملية والتصحيحية لاستعادة الملكية العامة للمياه كسلعة عامة محمية.

¹¹سنن ابن ماجه، الأحكام، 2473.

¹²سنن ابن ماجه، الأحكام، 2472.